



No:

Date:

المجتمع المعني بقضايا الأقليات

الدورة السادسة: "ماوراء حرية الدين أو المعتقد: ضمان حقوق الأقليات الدينية"

مداخلة

البند2 من جدول الأعمال

العربية-

مداخلة مقدمة من : - لويس مرقوس أبوب - منظمة حمورابي لحقوق الإنسان / نينوى- العراق

سيدي الرئيسة - شكرنا لهذه الفرصة

### أوضاع المسيحيين في العراق وخطر زوال الوجود

لقد مر العراق خلال السنوات العشر الماضية بفتره عصيبة بفقدانه حقوق المواطنة والمساواة، أثر إسقاط النظام الدكتاتوري عام 2003 ، والذي أفرز انفلات أمني وانتشار الفوضى وتنامي العنف والتطرف والإرهاب، الذي طال الجميع على حد سواء، إلا أن مستوى العنف والإرهاب الذي بُرِزَ كان وقعه وتأثيره على الأقليات وال المسيحيون بشكل أكبر وأخطر، لأن ما تعرضوا له لا يُنسى حدود خطر زوال وجودهم وانقائه حضورهم المادي والحضاري والثقافي والإنساني الموعّل قديماً في التاريخ، والعائد إلى الحضارات العربية للسموريين والأكاديين والأشوريين والبابليين. وهم من أوائل الشعوب في المنطقة الذين دخلوا المسيحية.

و قبل الخوض فيما يتعرض له المسيحيون اليوم من انتهاك صارخ لمقومات وجودهم، ينبغي أن نشير باختصار إلى أن المسيحيين العراقيين قبل التغيير الذي حصل بعد عام 2003 ، لم يكونوا يعيشوا في رخاء، بل مورست ضدهم خلال الأنظمة المتعاقبة على الحكم بالعراق، سياسات الصهر القومي والتغييب والتهجير، أدت إلى جعلهم أقلية مستضعفة. فكانوا أولى المجموعات التي تعرضت إلى عملية إعادة جماعية بعد تأسيس دولة العراق الحديثة، في سميل عام 1933 في العهد الملكي راح ضحيتها ما يقارب من ثلاثة آلاف شخص، بينهم نساء وشيوخ وأطفال، وثم جاءت مذبحة سوريا عام 1969 في عهد البُعث، العهد الذي شهد أسوء الممارسات تجاه المسيحيين فقد مورست ضدهم سياسات التغيير الديموغرافي، وأعمال الاستيعاب القسري، وتدمير أكثر من (200) قرية، وتهجير سكانها وهدم وتخريب عشرات الكنائس التي يعود تاريخها إلى القرون الأولى للبلاد في شمال العراق، تحت أعدار أمنية وعسكرية، ومصادرة الأراضي دون تعويض، واستخدام سياسات التعرّيف في قرى سهل نينوى. كما أن عمليات الأنفال السيئة الصيّت غيّبت المئات من المسيحيين ودمرت فيها أكثر من (120) قرية مسيحية.

# منظمة حمورابي لحقوق الإنسان



No:

العدد:

Date:

وبعد عام 2003 ، تكرر المشهد على يد الإرهاب والعصابات المسلحة المنفلترة والخارجة عن القانون، واستخدامها الدين لتبرير الأفعال الإجرامية التي راح ضحيتها المئات من المسيحيين في مختلف مناطق بغداد والموصل والبصرة وكربلا، والاستيلاء على ممتلكاتهم، معتبرين إياها غنائم، مثلما ورثت في العديد من كتب ورسائل التهديد التي تلقاها المسيحيون وأيضاً باقي الأقليات غير المسلمة. وقد أفرزت هذه الممارسات نتائج وخيمة على مستقبل الوجود المسيحي في العراق خاصة في مناطق الجنوب والوسط، فقد خلت أحياء بكمالها من المسيحيين في بغداد، بعد أن هجرواها إلى الشمال ودول الجوار، وتناقصت أعداد المسيحيين في بغداد إلى أقل من (200) ألف بعد أن كانت أكثر من نصف مليون مسيحي فيها، وفرغت ديالى والرمادي والحبانية من المسيحيين ولم يبق فيها إلا ما ندر. إن اغلب الذين نزحوا من بغداد أو الجنوب توجهوا إلى مناطق سهل نينوى ومدن إقليم كردستان العراق ودول الجوار كمحطات وسط للتهيئة للهجرة إلى الخارج.

كما أن الهجمات التي واجهها المسيحيون والأيزيديون في كانون الأول 2011 في إقليم كردستان وحرق محلاتهم وفناهم ومصالحهم من كازينوهات وصالات للعلاج الطبيعي والحلقة النسائية من قبل متشددين أكراد، خبيث أمال المسيحيين من أن يكون الإقليم الملاذ الآمن لهم، وأصبح التفكير بهجرة الوطن هو الخيار المفروض أمامهم.

من المؤسف إن كل ما تعرض له المسيحيون، من عمليات التهجير والقتل الواسعة، يسجل ويقيد ضد مجاهول وبعلاق على شمامعة الإرهاب، كالتى حصلت في الموصل عام 2008، والدورة ببغداد وباقى مناطق وكذلك في البصرة، ومذبحة كنيسة سيدة النجاة 2010، إلا أن هذه الأحداث الكبيرة هي أشبه بعمليات إبادة جماعية، لا يعرف من يقف ورائها، وبالرغم من تشكيل لجان تحقيقه بقيت نتائجها غامضة ومجهولة دون إعلان، على الرغم من مطالبة منظمات محلية رسمية الجهات الحكومية بالإفصاح عنها، أو كشفها للرأي العام.

لقد بلغ عدد المقتولين من المسيحيين 864 شخص. أغلبهم سجلوا ضد مجاهولين، كما رصدت منظمة حمورابي (66) حالة اعتداء على الكنائس والأديرة لغاية نهاية 2012، وسجلت أكثر من (200) حالة اختطاف، وهذا الرقم لا يشكل سوى 10% من الحالات التي تعرض لها المسيحيون. كما سجلت المنظمة أكثر من (190) حالة اعتداءات مختلفة على مواطنين مسيحيين، كما تقر المنظمة المهجرين داخلياً بأكثر من (325) ألف، وألمهاجرين إلى الخارج أكثر من (400) ألف ، ويستمر تزيف الهجرة بشكل يومي، حيث تقدر المنظمة بأن هناك أكثر من (10) أشخاص يغادرون البلد يومياً ، ليحصر عدد المسيحيين بأقل من 500 ألف نسمة بعد أن كان تعداده في عام 1997 ما يقارب 1300 مليون وثلاثمائة ألف من عدا ثلاثة محافظات الإقليم.

وفي الختام وفي ظل قيadan المسيحيين قوتهم الاقتصادية والعلمية، وأدوات مقومات تميزهم في العراق، يبقى خيار بقائهم في العراق، خياراً وطنياً إسلامياً، لأن ذلك يقترن بإرادة الغالبية وليس بإرادة الأقلية من المسيحيين، فإذا كانت للغالبية الرغبة والإرادة في بقائهم، ينبغي التفكير في توفير الحماية القانونية والإدارية ووضع الخطط لتحقيقها، أما في حالة العكس، فإن الدعوات التي تأتي من الغالبية لضرورةبقاء المسيحيين، والتثبت بالأرض والوطن، تبقى دعوات لا معنى لها.